

قياس مؤشرات مستوى المعيشة في البصرة لعام ٢٠٠٧

الدكتورة ندوة هلال جودة
جامعة البصرة /كلية الإدارة والاقتصاد

المقدمة

اعتبر الاقتصادي جيرمي بنتام المؤسس الحقيقي للإطار المفاهيمي الحديث للمنفعة والرفاه بالمعنى الغربي المتداول ضمن هذا الإطار تطورت مفاهيم المنفعة (الكلية ، المتوسطة ، والحدية) المشتقة من الاستمتاع بالسلع والخدمات غيرها من التطبيقات ولكن ظلت الأزمة في علم الرفاه الحديث تدور حول أسلوب قياسي للمنفعة الفردية والذاتية ثم جاءت عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتعكس نفسها في شكل زيادة الرفاه الاجتماعي للإنسان في المجتمعات التي تتم فيها التنمية.

ثم تطور الأسلوب ليشمل مؤشرات مستوى المعيشة التي تعكس جوانب متعددة وليس الدخل فقط فمن المعروف إن مسوح ميزانية الأسرة (خاصة إنفاق واستهلاك الأسرة)، تمثل الأداة الأساسية التي تستخدمها الأجهزة الإحصائية في التعرف على مكونات مستويات المعيشة وطرق قياسها من خلال عرض مؤشرات تفصيلية تبني عليها لفهم معطيات الواقع المعيشي للمجتمع واحتياجاته ومن أجل وضع رؤية واضحة عن احتياجات الأسرة كما أن مسوح ميزانية الأسرة الأداة التي يمكن من خلالها معرفة الظروف المعيشية السائدة وخاصة بيانات الاستهلاك والفقير.

- وتعتمد الدراسة في تحليلها البيانات المقطعية
- ١ - معلومات عن الأسرة.
- ٢ - معلومات خاصة بالإنفاق العائلي الشهري
- ٣ - معلومات خاصة بالدخل العائلي
- وزعت هذه الاستمارة على المناطق التالية :
- المعقل، الابللة الجنية، الجمهورية، الطويسة، العشار، الجزائر، الهادي، الزبير، القرنة، المدينة، ام قصر، الأصمعي، دور نواب الضباط، حي الخليج العربي، المشراق، حي الأصدقاء، الحيانية.
- وقد تألفت استمارة الاستبيان من ثلاثة أقسام رئيسية تضمنت ما يأتي :
- ١ - معلومات عن الأسرة.
- ٢ - معلومات خاصة بالإنفاق العائلي الشهري
- ٣ - معلومات خاصة بالدخل العائلي
- وبعد تسلم الاستمارات وتدقيقها جرت عملية تبويب المعلومات منها في جداول على شكل فئات إذ تم كخطوة أولى إيجاد متوسط دخل الفرد في كل أسرة، وعلى هذا الأساس تم تكوين جداول متوسط دخل الفرد أو إنفاقه حسب الجاميع السلعية وإجمالي الإنفاق والدخل وأصبحت جاهزة لحساب المؤشرات الأخرى.

الدراسات السابقة :

لم تقدم دراسات كافية عن قياس مستوى المعيشة التي يمكن من خلالها قياس مستوى المعيشة، وكانت الدراسة الوافية عن قياس مؤشرات مستوى المعيشة ما قدمه المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية وكانت هذه الدراسة تضم مفاهيم وطرق قياس مستوى المعيشة في الأقطار العربية لعام ٢٠٠٢ والتي ضمت سلسلة أوراق عمل عن تسعة دول عربية هي الأردن، سوريا، السودان، عمان، العراق، فلسطين، المغرب، موريتانيا، وأخيرا اليمن، ألا إن هذه الدراسة لم تنطرق إلى جميع مؤشرات مستوى المعيشة وإنما اكتفت بتحديد هذا المستوى عن طريق قياس الفقر فقط.

أما المحاولة الثانية فقد كانت للدكتور قدوري جميل حول قياس مستوى المعيشة في سوريا وقد اعتمد في تحديد مؤشرات مستوى المعيشة حول مؤشرين هما الأسعار والأجور.

أما الدراسة الثالثة والتي أطلقتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حول وقائع اجتماع فريق خبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي والمنعقدة في ١٦-١٨ ت ٢ ، ١٩٩٧ والتي ضمت تطوير أحوال المعيشة والفقر في لبنان واليمن والأردن ولم تكن هناك دراسات عن قياس مستوى المعيشة في محافظة البصرة حيث تعد هذه الدراسة الأولى في تحديد مستويات المعيشة في المحافظة.

منهجية البحث**فرضية الدراسة :**

تشير اغلب مؤشرات مستوى المعيشة في محافظة البصرة إلى تراجع في مستوى معيشتهم رغم وفرة الموارد الاقتصادية في البصرة

مشكلة الدراسة:

لا توجد ألا دراسات قليلة عن مستوى المعيشة وكيفية قياسه بالإضافة إلى انعدام الدراسات الخاصة بقياس مستوى المعيشة في محافظة البصرة مما استدعى إلى اقتراح عدد من المؤشرات التي يمكن من خلالها أن نقيس المستوى المعيشي للسكان البصريين.

هدف الدراسة:

يحظى قياس مستوى المعيشة بأهمية بالغه كونه يرتبط بتحديد مستوى معيشة السكان، وعليه فان الوقوف على هذا الجانب دعا إلى تحديد الأهداف التالية:

- ١ - مستوى الاستهلاك العائلي.
- ٢ - نمط توزيع الدخل.
- ٣ - حجم الفقر.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي لمستوى المعيشة

يستعمل الناس في كثير من الأحيان تعبير مستوى الحياة وتعبير تكاليف الحياة ولكن دون أن تميز بينهما، حيث يشير تعبير مستوى الحياة إلى المستوى المعيشي الذي يحيا ضمنه الفرد أو الأسرة وهو نتيجة لبيئة الفرد والظروف التي تحيط بالفرد وبيئته من مختلف النواحي.

أما تعبير تكاليف الحياة فهو يدل على القيم النقدية اللازم إنفاقها كي يستطيع الفرد إن يعيش ضمن مستوى معين لذلك فإن تكاليف الحياة أو المعيشة تتغير بتغير المستوى الحياتي أو المعيشي للفرد أو الاسره. كما إنها تتغير إذا تغيرت الأسعار اللازم دفعها للعيش ضمن مستوى معين.

ويرتبط مستوى المعيشة في إشباع الحاجات الأساسية وغير الأساسية للناس، حيث أشارت المادة (٢٥) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأنه لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته ويتضمن ذلك التغذية والملبس والسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة⁽ⁱ⁾.

إذن فإن مستوى المعيشة من الناحية الإحصائية هو كمية ما يستهلكه الفرد فعلاً من السلع والخدمات في وحدة الزمن المعينة، فزيادة أو نقصان السلع المستهلكة فعلياً تعني ارتفاع أو انخفاض مستوى المعيشة سواء كان ذلك على مستوى الفرد أم على مستوى الأسرة المعيشية⁽ⁱⁱ⁾.

ومؤشر مستوى المعيشة هو مؤشر نوعي يستند إلى مؤشرين كميين أحدهما مؤشر الأسعار والآخر مؤشر الأجور، وهما شرط ضروري لقياس مستوى المعيشة، لكن كل منهما على حدى ليس له دلالة اقتصادية عميقة ولا يحمل دلالة اجتماعية

وهو مؤشر من الناحية العملية يهدف إلى عقلنة التطور عبر قياس درجة المجتمع بشكل مستمر . ولكن لابد من الالتفات إلى إن مستوى المعيشة اللائق ليس هو فحسب مستوى الدخل السائد في مجتمع ما، ولكن إلى أي مستوى يستطيع هذا الدخل أن يلبي احتياجات الفرد الأساسية وعليه فإن التميز بين مستوى المعيشة ونفقات المعيشة هو النقطة الرئيسة في تحليل مستوى المعيشة، فالمقصود بالمستوى المعيشي من الناحية الإحصائية هو كمية ما يستهلكه الفرد فعلاً من السلع والخدمات في وحدة الزمن المعينة فزيادة أو نقصان السلع المستهلكة فعلياً تعني ارتفاع أو انخفاض مستوى المعيشة سواء كان على مستوى الفرد أم على مستوى الأسرة المعيشية.

أما نفقة المعيشة فهو عبارة عن التكاليف النقدية للأشياء التي يستهلكها الفرد أو انخفاض أسعار هذه السلع أو الخدمات التي يستهلكها الفرد فإذا زاد أو انخفض الدخل والأسعار بنفس النسبة فإن نفقة المعيشة تتغير ولكن مستوى المعيشة يظل ثابتاً⁽ⁱⁱⁱ⁾.

المبحث الثاني

قياس مؤشرات مستوى المعيشة

هناك مؤشرات يمكن من خلالها تقييم مستوى المعيشة في البلد، فأى تحسن يطرأ على تلك المؤشرات يدل على الاهتمامات التي تبذلها الدولة في تحسن الوضع المعيشي للسكان.

ويعتبر الدخل المتاح (الدخل الصافي بعد اقتطاع الضريبة) المتغير الأكثر شيوعاً في قياس معايير المعيشة، وذلك لأسباب تتعلق بسهولة تطبيق المقاييس باعتباره مقياس كمي وملمس علاوة على سهولة توفير البيانات وعلى الرغم من إن مقياس الدخل مهم، إلا إن هذا المقياس اكتشفه

الكثير من الصعوبات وقد تم فيما بعد الاعتماد على الإنفاق (الاستهلاك) بدلا من الدخل في قياس مؤشرات المعيشة وكان السبب في هذا الاختيار يعود إلى إن الاستهلاك يعكس حالة من توفر الحاجات لدى الأسر، فالأسر ذات مستويات الدخل المتشابهة يمكن أن يكون لديها مستويات رفاه مختلفة والعكس بالعكس. وتبعاً لاحتياجاتها وليس بالضرورة إن تتأثر الحاجات بالدخل النقدي لان مصادر معينة تؤثر على الاستهلاك وليس الدخل (iv):

وان المنهجية المعتمدة في قياس مستوى المعيشة تبني على ما يأتي (v):

- ١ - تعريف موسع للفقر باعتباره متعدد الأبعاد وينتمي إلى مفهوم الفقر البشري
- ٢ - اعتماد قياس لمستويات المعيشة من ادني مستوى إلى أعلى مستوى وهذا يتم التعرف عليه من خلال المسح الميداني والاستبيان.
- ٣ - تعريف الحرمان الموازي لما يمكن اعتباره الفقر بمعنى الفقر البشري باعتباره تعبيراً عن النقص في إشباع الحاجات الأساسية نسبة إلى حد الإشباع والتي تمثل الحد الفاصل بين حالات الحرمان ومستويات المعيشة.

وعلى هذا الأساس تم الاعتماد في قياس مؤشرات مستوى المعيشة وفق هذه المنهجية على ما يأتي:

أولاً: قياس الاستهلاك العائلي

هناك مؤشرات عديدة تستخلص من بيانات الأنفاق العائلي على السلع والخدمات يستفاد منها في الوقوف على المستوى المعيشي وعلى مدى تحقق مستويات الإشباع من السلع والخدمات ومنها (vi):

- مروونات الداخلية للطلب

تعرف المرونة الدخلية بأنها نسبة التغير في الطلب (الاستهلاك) نتيجة التغير في الدخل أي إن هذا المقياس يركز في العلاقة بين الاستهلاك والدخل بافتراض ثبات عوامل أخرى كالأسعار حيث يمكن قياس المرونة.

$$\epsilon = \frac{dY_i}{Y_i} \quad - ١$$

$$\epsilon = \frac{d\epsilon}{\epsilon} / \frac{dy}{y} \quad - ٢$$

وتصنف السلع من وجهة نظر المستهلك إلى :

- ١ - سلع كمالية إذا كانت قيم المرونة اكبر من الواحد.

- ٢ - سلع ضرورية إذا كانت قيم المرونة اقل من الواحد.

- ٣ - سلع رديئة إذا كانت قيم المرونة سالبة.

وتزداد رغبة المستهلك في إشباع حاجته من السلع الضرورية قبل السلع الكمالية ، لذلك فإن أي زيادة في دخل المستهلك تحقق له المرونة في الانتقال إلى سلع لم تكن تحظى بأولوية اهتماماته (أي تلك السلع التي تكون قيم معاملات المرونة ازاها اكبر من الواحد) ويمكن الاستدلال إلى مستوى معيشة الفرد ومدى ابتعاده عن حافة الفقر في ضوء المعايير الآتية .

(أ) كلما زادت عدد المروونات التي تزيد قيمتها عن الواحد لمجموعة معينة من السلع والخدمات كلما دل على انخفاض المستوى المعيشي للفرد والعكس صحيح

(ب) كلما انخفضت قيم المروونات الداخلية كلما عكست تحقق مستوى أعلى من الإشباع من السلع والخدمات.

ولذلك تستخدم الصيغ المختلفة لدوال انجل للوصول إلى صيغة مناسبة لاحتساب المروونات الدخلية لكل سلعة وتأخذ دوال انجل صيغاً عديدة منها الدوال الخطية واللوغارتمية والمزدوجة ونصف

اللوغارتمية والمعكوسة وتعد الدالة اللوغارتمية المزدوجة من أكثر الدوال استخداماً في ميدان تحليل سلوك المستهلك، وتكاد تجمع اغلب الدراسات عليها، كما إن المعلمة **b** تشير إلى المرونة للمجموعات السلعية وهذا يعني إن المرونة في السلع الضرورية تتمتع بمعامل مرونة يقل عن الواحد الصحيح حينها يكون الطلب غير مرن وبالعكس .

ثانياً: قياس الفقر

يعد الفقر ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية، حيث يختلف مفهوم الفقر باختلاف البلدان والأزمنة ولكن لما كان المقصود بالفقر بمفهومه العام المبسط بأنه انخفاض مستوى المعيشة جرت المحاولات الأولى لقياس الفقر على مؤشرات مباشرة من القدرة الدخلية أو الاستهلاك للأسرة وفي مقدمتها مؤشرات إجمالي دخل أو أنفاق الأسرة أو الفرد وحصّة الوحدة الاستهلاكية من الأنفاق ونسبة الأنفاق على المواد الغذائية وحصّة الفرد من السعرات الحرارية الغذائية^(vii). إلا إن الأساليب المستخدمة للفقر شهدت تطوراً في الآونة الأخيرة ومنها :

١ - خط الفقر

هناك أنواع من خط الفقر يمكن من خلالها قياس خط الفقر ومن هذه الأنواع^(viii):

أ - الفقر المدقع

هو حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الغذائية الأساسية اللازمة للحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية لبقائه حياً يزاول نشاطه .

ب - الفقر المطلق

هو حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية معاً.

ج - الفقر النسبي

هو عبارة عن الدخل الذي يقل عن الوسيط أو انه الدخل الذي يعادل ٤٠% من مدى الدخل

٢ - قياس خط الفقر

تكمن أهمية قياس خط الفقر في التعرف على الفقراء ومعرفة حجم الفقر في المجتمع، ويختلف قياس خط الفقر المطلق عن المدقع حيث إن الأول يقاس بأسلوبان رئيسان هما^(ix):

أولاً:- أسلوب النمط الغذائي المقترح

حيث يعتمد هذا الأسلوب على سلسلة غذائية متوازنة وملائمة لحاجة الجسم وتكون عادة مقترحة من قبل اخصائين في التغذية ثم تحسب قيمة تكلفة تلك السلة بأقل الأسعار ولحساب خط الفقر المطلق نضرب تكلفة السلة الغذائية المقترحة بمقرب نسبة الأنفاق على السلع الغذائية إلى إجمالي الأنفاق الاستهلاكي.

ثانياً: أسلوب النمط الغذائي الفعلي

يتم تقدير خط الفقر المطلق بهذا الأسلوب من خلال حساب متوسط حصّة الفرد الإجمالية من السعرات الحرارية لفئات دخل يتم تحديدها مسبقاً حيث يتم تقدير خط الفقر باستخدام فئات استهلاك المواد الغذائية يكون أكثر دقة من استخدام فئات الدخل.

أما في ما يخص قياس خط الفقر المدقع فيتم ذلك من خلال تحديد القيمة النقدية (الدخل) اللازم لتحقيق إشباع الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية للأسرة، وتعد طريقة كلفة السعرات الحرارية هي أفضل طريقة لقياس خط الفقر المتوقع

أنفسهم بما يمكن من التميز بين الفقراء والأشد فقراً.

$$Ps = 1/n \sum (Z - Y_i/Z)^2 * 100$$

ثالثاً :- قياس توزيع الدخل

إن الاهتمام بقضايا توزيع الأنفاق في إطار التنمية قد وجدت لها صدى دولياً في صادرات البنك الدولي لعام ٢٠٠٥ تحت عنوان (الأنفاق والتنمية) وقد عرف الأنفاق بان يكون للأشخاص فرصة متساوية في عيش الحياة التي يختارونها وفي النجاة من الحرمان الشديد، حيث إن الفروقات في الدخل أو الاستهلاك تؤثر في فرص الحياة (xii)

ويعكس هذا التعريف إن الأنفاق الاستهلاكي للفرد يعكس حالة من الرفاه، ولذلك عد توزيع الدخل احد المؤشرات الرئيسة في قياس مستوى المعيشة حيث يستخدم معايير عديدة في بيان توزيع الدخل، إلا إننا سنختار المعيار الأكثر أهمية وهو معيار معامل جيني ومنحنى لورنز في توزيع الدخل وفي ما يلي توضيح لهذين المقياسين (xiii).

أ - منحنى لورنز

يستخدم منحنى لورنز لغرض تمثيل التفاوت في توزيع الدخل أو الأنفاق أو متغيرات أخرى بشكل بياني، ويرسم هذا المنحنى ضمن مربع طول ضلعه يمثل ١٠٠% وبالنسبة للدخل، يرسم المنحنى باعتبار إن الاحداثي الأفقي له يمثل المتجمع الصاعد للنسب المتوية لعدد الأفراد وان الاحداثي العمودي له يمثل المتجمع الصاعد للنسب المتوية للدخل ويرسم عادة مع المنحنى المذكور ما يسمى بخط المساواة وخط المساواة هو خط الفقر الواصل بين الزاوية أسفل المربع من اليسار والزاوية أعلى المربع من اليمين.

حيث تحتسب قيمة تكلفة السعرة الواحدة من خلال متوسط إنفاق الأسرة على المواد الغذائية مقسوماً على متوسط عدد السعرات الحرارية ثم تضرب في عدد أيام الأشهر مضروبة في كلفة السعرة الحرارية التي تضرب في السعرات الحرارية ضمن الأسرة (x).

٣- مؤشرات الفقر

هناك مؤشرات يمكن من خلالها تجاوز نقاط الضعف في خط الفقر واهم هذه المؤشرات (xi):
أ - نسبة الفقر

يمثل هذا المؤشر الثقل النسبي لعدد الفقراء في المجتمع من خلال قسمة عدد الأفراد تحت خط الفقر على عدد السكان الكلي مقدراً * ١٠٠ ، أما حساب نسبة الأسر الفقيرة فيتم بقسمة الأسر الفقيرة إلى عدد الأسر الكلي مقدراً * ١٠٠
ب - فجوة الفقر

يقيس هذا المؤشر الفجوة التي تفصل بين مستوى دخل الفقراء الفعلي ومستوى خط الفقر أي انه يمثل الوحدات النقدية اللازمة لرفع مستوى دخل الفرد ليصل إلى خط الفقر، ويعبر هذا المقياس عن عمق الفقر في المجتمع ويفضل احتساب المؤشر كنسبة مئوية من القيمة الكلية لاستهلاك السكان كافة عندما يكون مستوى استهلاك كل منهم مساوياً لمستوى خط الفقر.

$$Pg = \sum (Z - y_i) / NZ$$

حيث إن

Z : مستوى خط الفقر

N: عدد السكان

Y: مستوى الدخل

ج - شدة الفقر

يصف مؤشر شدة الفقر توزيع الفقراء تحت خط الفقر، أي مدى التفاوت بين الفقراء

ب - مل جيني

يعتبر معامل جيني الذي يعتمد على منحني لورنز، من أكثر مؤشرات قياس عدم عدالة التوزيع استخداماً ويعرف معامل جيني على أنه نسبة المساحة المحصورة بين منحني لورنز ووتر المثلث لأجمالي مساحة المثلث وتتراوح قيمة معامل جيني بين صفر (في حالة المساواة الكاملة) وواحد في حالة عدم المساواة أي عندما تكون المساحة مساوية للصفر، ولأغراض حساب معامل جيني يمكن استخدام المعادلة التالية

$$G = 1 - 1/10000 \sum (Si + Si - 1) Wi$$

رابعاً: أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة

يعتمد أسلوب الحاجات الأساسية على المعطيات الإحصائية للسكان حيث يتضمن المقياس مفهوم إشباع الحاجات الأساسية والتي يجب أن يتسع ليشمل نطاقاً أوسع من دائرة الحاجات المادية الأساسية المتمثلة بالكساء والغذاء نتيجة الدراسات والبحوث حول نوعية الحياة ومستوى الرفاه للفئات المختلفة التي يتشكل منها المجتمع، دعا إلى إعطاء دور أكبر لبعض الجوانب التطبيقية التي لم تحظى باهتمام كافٍ من قبل مثل المؤشرات التالية :

- ١ - أوقات الفراغ والراحة.
 - ٢ - حجم الأنشطة الترويحية والترفيهية .
 - ٣ - استهلاك اللحوم والملابس.
 - ٤ - تبديل الأثاث والملابس.
- بالإضافة إلى المؤشرات التي تقيس درجة الرفاه الفردي من خلال اقتناء السلع المعمرة والسيارات والأجهزة الكهربائية .

المبحث الثالث

تصنيفات مؤشرات مستوى المعيشة

في البصرة

أولاً: تصنيف الاستهلاك العائلي في البصرة

يكتسب تحليل الأنماط الاستهلاكية العائلية أهمية كبيرة في دراسات الاستهلاك العائلي، إذا تناول كيفية توزيع مجموع أنفاق الأسرة أو الفرد على مختلف السلع والخدمات. بحيث يمكن الوقوف على طبيعة سلوك المستهلكين لإشباع حاجاتهم أو رغباتهم، لذلك يمكن القول إن الأنماط الاستهلاكية تعكس الأسلوب الذي تعتمده الأسرة في اختيار نوعية وكمية السلع والخدمات التي تشبع حاجاتهم ورغباتهم مما يساعد على إمكانية وضع أهداف الخطة الاستهلاكية.

وهناك عدة مفاهيم للاستهلاك العائلي تختلف فيما بينها باختلاف الهدف الذي من أجله يتم تقدير وتحليل هذا الاستهلاك باختلاف المصادر التي تستقى منها بيانات.

ومن أهم مفاهيم الاستهلاك العائلي هو ذلك الذي يستخدم في مسوحات ميزانية الأسرة والذي يتضمن ما يطلق عليه بالاستهلاك النهائي للأسرة وهو يشمل (xiv):

- ١ - السلع والخدمات التي تشتريها الأسرة نقداً بغرض الاستهلاك .
- ٢ - السلع التي تنتج وتستهلك من قبل الأسرة ويتضمن ذلك القيمة التجارية للمساكن المشغولة من قبل الأسرة التي تمتلكها.
- ٣ - السلع والخدمات التي تحصل عليها الأسرة كدخول عينية.

وهناك عوامل تؤدي دوراً مؤثراً في الاستهلاك منها^(xvii):

١ - الثروة

إذ إن زيادة دخول الأفراد يسهم في زيادة الاستهلاك وهذا يعني إن هناك علاقة طردية بين الاستهلاك والثروة.

٢ - توزيع الدخل

كلما مال التوزيع باتجاه اللامساواة أكثر عكس مستوى اقل للاستهلاك وميلاً منخفضاً نحوه، وهذا يعني إن انخفاض الميل الحدي للاستهلاك لدى فئات الدخل العليا مقارنة بميل أعلى لدى الفئات الدنيا والسبب في ذلك، يعود إلى إن الفئات ذات الدخل المرتفع تكون قد غطت الحاجة من السلع الاستهلاكية مما يجعل نسبة متزايدة من الدخل توجه نحو الادخار أو أبواب الإنفاق غير الاستهلاكي بعكس الحال مع الفئات الدنيا لذلك نجد إن الدعوة لرفع مستوى الاستهلاك تقترون بالدعوة إلى توزيع اقرب للتساوي وتقليل التفاوت.

وهذا يعني إن الاستهلاك النهائي يتم تحديده بحيث إن كافة البيانات المطلوبة لحساب الاستهلاك العائلي يمكن استيفائها من الأسرة مباشرة إذ انه لا يتضمن الفقرات المتعلقة برسوم الخدمات والتأمين ضد الحوادث والتأمين على الحياة وصناديق التقاعد.

ووفقاً للمنهجية المعتمدة في مسوحات الأسرة يتم تصنيف الاستهلاك حسب المجموع السلعية إلى صنفين :

(أ) المواد الغذائية

وتتضمن مختلف أنواع المواد الغذائية كالحبوب ومنتجاتها واللحوم والأسماك والحليب

كما يعني الاستهلاك استعمال السلع والخدمات لإشباع حاجات الإنسان ورغباته بشكل مباشر ويتضمن الاستهلاك تحقيق إشباع مادي أو معنوي جراء استعمال أو ملكية السلع والخدمات^(xv). ولذلك فإن واقع الاستهلاك لا يعني مجرد شراء السلع والإنفاق عليها وإنما يتناول مسألة استخدامها استخدماً فعلياً في إشباع رغبة ما لدى الأفراد.

والواقع إن عملية الشراء هي سابقة لعملية الاستهلاك ولا يمكن الحكم على نمط الاستهلاك بدون تحليل سلوك المستهلك والذي يعتمد على فكرة المنفعة الحدية والتي تشير إلى إن المستهلك إنما يطلب السلعة بوحى من المنفعة التي تكمن فيها وليس لذات السلعة، والمنفعة هي مقدار الإشباع الذي يحصل عليه جراء استهلاكه لسلعة أو خدمة معينة. وقد تباينت وجهات نظر الاقتصاديين إلى الاستهلاك بين اتجاهين^(xvi):

(أ) وجهة نظر الكلاسيك

حيث اقتضت نظراتهم إلى الاستهلاك إلى انه لا يعدو أن يكون وسيلة لإشباع الحاجات فيما أكدوا على الادخار باعتباره الوسيلة المناسبة لتكوين رأس المال اللازم للتقدم الاقتصادي فالادخار ليس الا شكلاً من أشكال الأنفاق والمتمثل بالإنفاق على السلع الإنتاجية - أي على الاستثمار - وان ما يدخر يتم استثماره بشكل تلقائي وتنبع أرائهم تلك من أيمانهم المطلق بما يسمى بقانون ساي للأسواق .

(ب) وجهة النظر الكنزية

حيث أشاروا إلى دور آخر مهم للاستهلاك باعتباره احد المحددات الأساسية للطلب الفعال وما يتبع ذلك من آثار على كل من الإنتاج والاستخدام والأجور .

مستلزمات التعليم بكل أشكالها ومنها التعليم الخاص على الأفراد .

١٠ - المطاعم والفنادق . وتشمل الأنفاق على ارتياد المطاعم والفنادق .

١١ - السلع والخدمات المتنوعة . وتشمل سلعاً وخدمات تتعلق بالعناية الشخصية مثل الحلاقة واقتناء الساعات والمجوهرات .

ومشتقاته والبيض والدهون والفواكه والخضروات والسكر والشاي ومواد غذائية أخرى.

(ب) المواد غير الغذائية وتشمل :

١ - الدخان والمشروبات وتشمل الأنفاق على الدخان والمشروبات بكل أشكاله.

٢ - الأقمشة والملابس والأحذية وتضم الأنفاق على الأقمشة وأجمالي الأنفاق على صنع الملابس الجاهزة وتصليحها وشراء الأحذية.

٣ - الأثاث والمفروشات والسلع المتزلية وتتضمن الأنفاق على الأثاث والسجاد بمختلف أشكاله والأقمشة والمفروشات المتزلية وتصليحها والأجهزة المتزلية كأجهزة التبريد والتدفئة والطبخ والغسالة.

٤ - الإيجار الإجمالي والوقود وتشمل أجمالي الأنفاق على الإيجار والوقود والطاقة.

٥ - النقل والمواصلات . وتضم وسائل النقل الشخصية من صيانة وأدوات احتياطية ووقود ودهن فضلاً عن أجور النقل الخاصة وأجور المواصلات

٦ - التسلية والترفية وتتضمن أجهزة الراديو والتلفزيون والتصوير والأدوات الموسيقية فضلاً عن التسلية والترفية

٧ - الاتصالات وتشمل الأنفاق على جميع الاتصالات سواء كالأجهزة الأرضية والهاتف المحمول والاتصالات الدولية والاتصال بالانترنت

٨ - العناية الطبية والخدمات الصحية . وتشمل الأنفاق على الأمور الطبية والخدمات الصحية كخدمات المستشفيات والأطباء وتكاليف الأدوية والأجهزة العلاجية

٩ - التعليم تقوم الدولة بتقديم الخدمات التعليمية للأفراد بشكل شبه مجاني ، إلا إنها تبقي الأنفاق على

الجدول (١): متوسط الإنفاق حسب المجاميع السلعية للعام ٢٠٠٧

الفئات/دينار	المواد الغذائية	المشروبات والكحول	الملابس والأحذية	الإيجار والوقود والطاقة	التجهيزات المنزلية	الصحة	النقل
50000	100833.3	12500	22500	16666.67	-	7500	20833.33
100000	24200	3000	5400	4000	-	1800	5000
200000	147115.4	38923.08	62692.31	52576.92	8846.154	29807.69	15384.62
300000	274068.6	37254.9	33235.29	81818.63	17617.65	32107.84	53480.39
400000	266956.5	41884.06	28985.51	84094.2	13913.04	28188.41	44347.83
500000	256338	39084.51	78714.79	25028.17	32901.41	52429.58	3834.507
600000	271937.5	39375	29062.5	78031.25	14812.5	28312.5	48750
700000	2645159	41904.76	29126.98	86468.25	14603.17	28571.43	46269.84
800000	259833.3	46833.33	32500	101833.3	13166.67	22666.67	35500
900000	283333.3	43095.24	36190.48	109523.8	13333.33	25476.19	35952.38
1000000	2613088	45000	34558.82	99441.18	12352.94	24411.76	37352.94
2000000	141666.7	51666.67	14166.67	41666.67	3333.333	11666.67	14166.67
3000000	22222.22	68888.89	20555.56	185555.6	3888.889	16111.11	13888.89
4000000	475000	503500	150000	175000	85000	105000	7500
5000000	1000000	40000	60000	90000	200000	80000	200000

الاتصالات	الترويج والثقافة	التعليم	المطاعم والفنادق	سلع وخدمات متنوعة
7500	-	10833.33	-	3333.333
1800	-	2600	-	800
26653.85	1076.923	15384.62	14423.08	6153.846
54926.47	2666.667	41686.27	11127.45	26127.45
44115.94	1521.739	37565.22	13260.87	23985.51
54130.28	45014.08	9697.183	25197.18	0
54112.5	1837.5	37712.5	12250	21687.5
43198.41	1428.571	35825.4	14523.81	25952.38
38033.33	2166.667	31400	8833.333	26833.33
44000	3095.238	40571.43	6904.762	27619.05
37676.47	1911.765	29911.76	12058.82	25882.35
25666.67	-	13333.33	-	6666.667
30000	-	14666.67	5000	8333.333
50000	75000	87500	100000	125000
90000	-	90000	150000	70000

من إعداد الباحثة بالاعتماد على استمارة الاستبيان

- ١ - قياس الاستهلاك العائلي في البصرة
- للقوف على المستوى المعيشي وعلى مدى تحقق مستويات الإشباع من السلع والخدمات ، سيتم قياس المرونة الانفاقية للمواد الغذائية في البصرة والتي تبلغ ٠.٦٣٩ وهي أقل من الواحد . وهذه النتائج تتسق مع التحليل الاقتصادي لهذه المجموعة وتشير إلى انخفاض مستوى الإشباع وميل

الأفراد إلى تخصيص جزء من الدخل للإنفاق عليها
كما في الجدول (٢)

الجدول (٢): المرونة الانفاقية حسب المجموع السلعية

المرونة الانفاقية	المجموع السلعية
٠.٦٣٩	المواد الغذائية
٢.٥٤٠	المشروبات والكحول
٢.٢٨٩	الملابس والأحذية
٠.٥٤٩	لإيجار والوقود والطاقة
١.٧١٢	التجهيزات المنزلية
٠.٢٢١ -	الصحة
١.٦٨٧	النقل والاتصالات
٠.٤٦٩	الترويح والثقافة
١.٨٨٠	التعليم
٠.٢٣٢	المطاعم والفنادق
٠.٥٣٧	سلع وخدمات متنوعة

وبالنسبة إلى مجموعة الخدمات الطبية، فقد وصلت المرونة إلى ٠.٢٢١ - وهذا يشير إلى مستوى اقل للإشباع ، ويمكن أن يعود السبب في ذلك إلى إن الأفراد يحصلون على الخدمات الصحية من جانبين الأول يمثل النشاط الحكومي وهو يتصف بعدم فاعلية الأنظمة الطبية فيها وبالتالي تراجع أداؤها ولعدم الاهتمام بهذا القطاع ، أما الجانب الآخر فهو النشاط الخاص الذي يتميز بارتفاع أسعار المستلزمات الطبية والأدوية . أما فيما يخص مجموعة التسلية والترفيه ومجموعة المطاعم والفنادق ومجموعة السلع والخدمات المتنوعة ، فقد حصل انخفاض في مستوى الإشباع ووصلت المرونة فيهم إلى ٠.٤٦٩ ، ٠.٢٣٢ ، ٠.٥٣٧ . للمجموعات الثلاثة على التوالي ، ويمكن أن يعزى السبب في ذلك إلى افتقار الأفراد إلى الوسائل الترفيهية وخصوصاً مع تراجع الوضع الأمني وبالتالي عدم الاشباع من هذه المجموعة وبالنسبة إلى مجموعة المطاعم والفنادق فان معظم الأسر تفضل الاحتفاظ بالمبالغ المصروفة عليها والاستفادة منها في الإنفاق على سلع ضرورية أخرى مما أدى إلى تراجع الاشباع فيها .

فيما تراجعت المرونة الانفاقية لمجموعة السلع المتنوعة وذلك نتيجة عدم اهتمام الأفراد بهذه المجموعة وما تحتويه والاهتمام بمجموعات أخرى أكثر أهمية للمستهلك. ويجب أن نشير إلى إن الميل الحدي للاستهلاك هو عبارة عن التغير الحاصل في الاستهلاك نتيجة التغير الحاصل في الدخل أو الإنفاق ويعد الميل الحدي احد المؤشرات المهمة التي يتم الاعتماد عليها عند تحليل الاستهلاك العائلي إذ بالإمكان أن يعطي صورة عن مدى أهمية السلعة بالنسبة للمستهلكين ومستوى تفضيلها إذ يشير إلى انه كلما كان مستوى الاشباع المحقق اقل

وكذلك مجموعة الإيجار والوقود إذ تتألف هذه المجموعة من قسمين: الأول يضم الإيجار الإجمالي، والذي يخضع سعره لمعطيات السوق ويتأثر ارتفاعاً أو انخفاضاً ولهذا فانه يميل إلى أن يكون أكثر تأثراً بتغيرات الدخل واشد استجابة لها وقد وصلت المرونة فيه إلى ٠.٥٤٩ . وبما إن المرونة اقل من الواحد فهذا يعكس مستوى للإشباع اقل ، ويمكن أن يعود السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار الإيجارات أما القسم الثاني فيضم الوقود والطاقة ويمثل الطلب على هاتين المادتين طلباً متصلاً أو كالطلب على الأجهزة والمعدات اللازمة للمنزل والتي تعتمد على الطاقة والوقود وبما إن الدولة تقوم بإنتاج وتوزيع كل منهما فان الطلب على هاتين المادتين يتصف بانخفاض مستوى تأثيره بتغيرات الدخل وبالتالي فهو ذو مرونة قليلة وتقع ضمنه مرونة الوقود والتي تكون اقل مستوى للإشباع فيها نتيجة ارتفاع أسعار الوقود والطاقة.

كما هو الحال في المواد الغذائية والعناية الطبية والتسلية والترفيه وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في السلع الأخرى منها في مجموعة الاتصالات، النقل، الأثاث، والسلع المتزلية، والتعليم، والمشروبات والدخان .

أما على مستوى الاشباع المتحقق فقد كان في المشروبات والدخان والأقمشة والملابس والتجهيزات المتزلية والنقل والاتصالات، إذ تشير المرونة الانفاقية إلى ارتفاعها وبالتالي تحقيق أعلى مستوى من الاشباع، فقد بلغت مرونتها (٢.٥٤٠-٢.٢٨٩ - ١.٧١٢ - ١.٦٨٧) على التوالي.

ويبدو أن الاشباع المتحقق ناتج عن توفر أسعار المشروبات والأقمشة والسلع المتزلية والاتصالات والنقل، مما سهل حصول المواطن

البصري على معظم هذه السلع بل وتوافرها بشكل جيد في معظم الأسر .

١ - حساب عدد العوائل الفقيرة في البصرة
تهدف منهجيات قياس الفقر إلى التعرف على حجم مشكلة الفقر ودرجة انتشارها وتركزها بين فئات محددة من السكان، وعليه فإن الخطوة الأولى لمعالجة هذه المشكلة هي تشخيص عدد الفقراء والخصائص الاجتماعية والاقتصادية لهم ولذلك فإن خطوط الفقر تعد داله في الفقر باعتبار إن خط الفقر مقياساً يمكن من خلاله التمييز بين الفقراء من غير الفقراء.

أ- خط الفقر في البصرة

وفق المنهجية المتبعة في قياس الفقر والتي تم اعتمادها في تحديد خط الفقر مسبقاً تم تحديد خطا الفقر في محافظة البصرة كما في الجدول التالي

الجدول (٣): حساب خط الفقر المطلق والمدقع

المؤشرات	العدد/دي نار
خط الفقر المطلق وفق النمط الغذائي الفعلي	٤٨٨٦٣ ٥.٧٦
خط الفقر المدقع	٢٨١٨٩ ٣.٩٦

يتضح من خلال الجدول (٣) إن خط الفقر المطلق على وفق النمط الغذائي الفعلي في البصرة يبلغ ٤٨٨.٦٣٥.٧٦ دينار / للفرد/شهر ، ويمكن أن يعزى السبب في ارتفاع خط الفقر المطلق إلى اهتمام الأفراد بتوفير المواد الأساسية ومنها الغذائية وبالتالي عدم الاهتمام بالسلع الأخرى . أما بالنسبة لخط الفقر المدقع فقد بلغ ٢٨١.٨٩٣.٩٦ دينار / للفرد/شهر ، ويمكن أن يعزى سبب الانخفاض في خط الفقر المدقع إلى توفر مفردات البطاقة التموينية مما أدى إلى تقليل الفقر :

أ- مؤشرات الفقر

● نسبة الفقر

يعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات كونها توضح نسبة السكان الذين يقعون تحت خط الفقر، إذ وجد إن نسبة الفقر المطلق في البصرة تبلغ ٤٩.٨٩% بينما بلغت نسبة الفقر المطلق للأسرة ٤٨.٠٤%. أما نسبة الفقر المدقع فقد بلغت

الصحة	١٥٨٣١.٧٩
النقل	١٨٦٦٥.٨٨
الاتصالات	١٩٣٠١.١١
الترويج والثقافة	٤٣٥٣.٧٤
التعليم	١٥٩٧٨.٣٨
المطاعم والفنادق	١١٩٧١.٥٧
سلع وخدمات متنوعة	١٢٧٥٣.٣٩

١ - فجوة الفقر

بما إن فجوة الفقر تقيس حجم الفجوة الموجودة بين دخول الفقراء ومستوى الفقر في البلد، أي إنها تمثل مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى الفقر حيث يشير الجدول (٤) إلى إن فجوة الفقر المطلق تبلغ ٥٦٩٤٨٤١٨٤٢ ألف دينار، أما فجوة الفقر المدقع فقد بلغت ١٦٧٢٠٠٢٦٧ ألف دينار وهذا يعني إن الفرد الواحد يحتاج إلى ٤٥٩٧.١٨ ألف دينار للوصول إلى خط الفقر المدقع. أما بالنسبة لإعداد الفقراء فقد بلغ عدد الفقراء فقراً مدقعاً نحو ٦٩٨.٥ ألف نسمة، فيما بلغت أعداد الفقراء فقراً مطلقاً نحو ١.٢٣٩ مليون نسمة من مجموع السكان في البصرة لعام ٢٠٠٧ .

٢ - توزيع العوائل حسب الفئات الدخلية
أولاً - التوزيع حسب فئات الدخل

إن الخطوة الأولى في توزيع العوائل حسب الفئات الدخلية تتطلب إيجاد متوسط دخل الفرد في كل أسرة وبعد تحديد أعلى وأدنى متوسط دخل للفرد تم استخراج المدى بينهما الذي في ضوئه حدد عدد الفئات وطول الفئة وتوزعت البيانات على ١٥ فئة دخلية ابتداءً من أدنى فئة والتي بلغت ٥٠ ألف دينار وأعلى فئة ٥ مليون دينار . وبعد هذا التصنيف تبين إن أقل عدد للأسر هي ذات الدخل ٥ ملايين دينار والتي تبلغ ١٣ أسرة

٢٨.٦٣% من إجمالي عدد السكان في البصرة لعام ٢٠٠٧ والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول (٤): حساب نسبة خط الفقر وأعداد الفقراء

المؤشرات	النسبة %
نسبة خط الفقر المطلق للفرد	٤٩.٨٩
نسبة خط الفقر المدقع للفرد	٢٨.١٣
نسبة خط الفقر المطلق للأسرة	٤٨.٠٤
حساب أعداد الفقراء	
المؤشرات	العدد/ نسمة
عدد الفقراء فقراً مطلقاً	١٢٣٨٧٦٩
عدد الفقراء فقر مدقعاً	٦٩٨٤٦٨
فجوة الفقر المطلق (ألف دينار)	٥٦٩٤٨٤١٨٤٢
فجوة الفقر المدقع (ألف دينار)	١٦٧٢٠٠٢٦٧

ليوضح من خلال الجدول (٤) إلى ارتفاع نسبة الفقر المطلق عن الفقر المدقع، ويعود السبب في ذلك إلى إن الأفراد قد وفرت لهم البطاقة التموينية الجزء الأهم من المواد الغذائية مما أدى إلى انخفاض نسبة الفقر المدقع بينما افتقر الأفراد إلى الحصول على السلع والخدمات الأخرى .

الجدول (٥): خط الفقر المدقع على أساس الجاميع السلعية

الجاميع السلعية	خط الفقر المدقع
مواد غذائية	٢٨١٨٩٣.٩٦
مشروبات	٣٣٧٦٤.٧٣
ملابس	٢٠٤٢٤.٩٧
السكن	٣٩٥٣٠.٦٣
التجهيزات المنزلية	١٣٨٧٧.٢٥

وأعلى عدد للأسر هي في فئة الدخل ٢٠٠ ألف دينار والتي بلغت ٢٣٤ أسرة. ولقياس مدى عدالة التوزيع أو عدم عدالته فإن معامل جيني يعد احد المقاييس المهمة في قياس توزيع العوائل وحسب الفئات الدخلية ، وكلما كان هذا المعامل اقرب من الواحد الصحيح كلما دل على تفاوت واضح، وكلما ابتعد عن الواحد الصحيح دل على عدالة في التوزيع ومن خلال فئات الدخل وتوزيع الأسر وتوزيع الدخل أمكننا قياس معامل جيني الذي وصل الى ٠.٩٦ وهذا يشير إلى تفاوت واضح في توزيع الدخل إذ تشكل الأسر ذات الدخل ٥٠٠ ألف دينار ما نسبته ١٤.٢٣% في حين تشكل الأسر ذات الدخل ٣ و٤ ملايين دينار على التوالي ما نسبته ٠.٦١% و ٠.٠٣% و ٠.٢٠% . أما متوسط حجم الأسر فقد بلغ أعلى معدل لحجم الأسر في الفئة ٥٠٠ ألف دينار فقد ٣٠.٦ فردا، أما المتوسط العام لحجم الأسر فقد كان ٦.١ أفراد أما عدد الأفراد فقد بلغ ٨٩٥١ فردا .

الجدول (٦): التوزيع النسبي للأفراد والدخل حسب فئات الدخل

الفئات/دينار	توزيع الأسر	عدد الأفراد	عدد الأسر	متوسط حجم الأسرة
٥٠٠٠٠ فأقل	١.٩٥	١٩٧	٢٩	٦.٧
- ١٠٠٠٠٠	٥.٢٦	٥٥٥	٧٨	٧.١
- ٢٠٠٠٠٠	١٥.٧٨	١٧٦٦	٢٣٤	٧.٥
- ٣٠٠٠٠٠	١٤.٧٠	١٢٢٩	٢١٨	٥.٦
- ٤٠٠٠٠٠	١٠.٣٢	٧١٩	١٥٣	٤.٦
- ٥٠٠٠٠٠	١٤.٢٣	٦٤٦	٢١١	٣٠.٦
- ٦٠٠٠٠٠	٨.٩٠	١١٢٧	١٣٢	٨.٥
- ٧٠٠٠٠٠	١٠.٢٥	١٠٠٣	١٥٢	٦.٥
- ٨٠٠٠٠٠	٨.٠٢	١١٧٩	١١٩	٩.٩
- ٩٠٠٠٠٠	١.٢١	١٤	١٨	١
- ١٠٠٠٠٠٠	٢.٣٦	٣١٤	٣٥	٨.٩
- ٢٠٠٠٠٠٠	٥.٨٠	٥٣	٨٦	١
- ٣٠٠٠٠٠٠	٠.٦١	١١٩	٩	١٣.٢
- ٤٠٠٠٠٠٠	٠.٠٣	١٣	٥	٢.٦
- ٥٠٠٠٠٠٠	٠.٢٠	١٧	٣	٥.٦

ثانياً: مستوى الدخل الذي يجعل الأسرة مرفهة

ستلت الأسر عن تحديد الدخل الذي يجعلها مرفهة فكانت أعلى نسبة تبلغ ٤٥.٤٧% التي تتمنى ان يكون الدخل ٢ مليون دينار، وتليها ١٦.٨٦% من الأسر والتي تتمنى أن يكون دخلها ١ مليون دينار. وهذا ما يبين إن اقل دخل تتمناه الأسر هو أن لا يقل عن ١ مليون دينار وهذا طموح بسيط ويمكن أن تسعى الدولة إلى تحقيقه لأنه ليس أمنية صعبة المنال . كما في الجدول التالي

الجدول (٦): الدخل المثالي

مستوى الدخل الذي يجعل الأسرة مرفهة/دينار	لعدد	نسبة %
--	------	--------

٠.	٠	٢٠٠٠٠٠
٦٧		
٠.		٣٠٠٠٠٠
٣٣		
٠.		٥٠٠٠٠٠
٤٧		
١.	١	٦٠٠٠٠٠
٤١		
٣.	٠	٧٠٠٠٠٠
٣٧		
٤.	٠	٨٠٠٠٠٠
٢٥		
٣.	٣	٩٠٠٠٠٠
٣٧		
١	٥٠	١٠٠٠٠٠٠
٦.٨٦		
٤	٧٤	٢٠٠٠٠٠٠
٥.٤٧		
٣.	٠	٣٠٠٠٠٠٠
٣٧		
٩.	٤٢	٤٠٠٠٠٠٠
٥٨		٥٠٠٠٠٠٠
٨.	٢٠	
٠.٩		

ثالثاً: معدل الدخل الشهري من الرواتب التقاعدية

بلغت الأسر التي تحصل على دخل من الرواتب التقاعدية بحدود ٢٣١ أسرة أي ما نسبته ١٥.٥٨ % فيما بلغت نسبة الأسر التي تحصل على تقاعد للمعاقين وهي أعلى نسبة ٢٩.٤١ % تليها رواتب الرعاية الاجتماعية التي تبلغ نسبتها ١١.٨٠ % بما بلغت اقل نسبة من تقاعد المحاربين ١٥.١٨ % كمساعدات اجتماعية.

وهذا ما يبين إن هناك عدداً كبيراً من الأسر تعتمد على رواتب الرعاية الاجتماعية مما يستدعي الاهتمام بهذه الشريحة الواسعة من الأسر، ووضع الحلول الكفيلة لمساعدة العوائل الفقيرة والتي ليس

لديها دخل آخر. هذا من جانب، أما الجانب الآخر والمتمثل في رفع الحدود العليا من هذه الدخول وخصوصاً إن تقاعد الموظفين يقع بين ٧٥ ألف دينار و ٢٥٠ ألف دينار، أما تقاعد المعاقين فقد تراوح بين ٥٠ ألف دينار وبين ٣٠٠ ألف دينار، وتقاعد اأخارين فقد تراوح بين ٢٥٠ ألف دينار وبين ٤٥٠ ألف دينار، فيما بلغت اقل نسبة للمساعدات الاجتماعية بين ٣٠ ألف دينار و ١٢٠ ألف دينار علماً إن هناك ١٥ أسرة تعتمد على هذا الدخل من كل ما سبق نجد إن بالحدود العليا ستندرج الأسر ضمن خط الفقر المحدد مسبقاً وهذا يعني جميع العوائل التي تتسلم هذه الدخول هي

اسر فقيرة ويجب وضع الحلول الكفيلة لانتشالها
من حالة الفقر كما في الجدول التالي:

الجدول (٨): الحدود الدنيا والعليا للرواتب التقاعدية

المؤشر	الحد الأعلى والأدنى/دينار	العدد	النسبة
تقاعد موظفين	٢٥٠٠٠٠-٧٥٠٠	٢٣١	١٥.٥٨
تقاعد للمعوقين	٣٠٠٠٠٠-٥٠٠٠٠	٤٣٦	٢٩.٤١
رواتب رعاية الاجتماعية	١٧٥٠٠٠-٢٥٠٠٠	١٧٥	١١.٨٠
تقاعد المحاربين	٤٥٠٠٠٠-٢٥٠٠٠	٢٢٥	١٥.١٨
مساعداات اجتماعية	١٢٠٠٠٠-٣٠٠٠٠	٤١٥	٢٨.٠٠
المجموع		١٤٨	٩٩.٩٧
		٢	٢

وهذا يبين إن النسبة الأكبر من الدخل
والذي تحصل عليه العوائل هو من الأجور
والرواتب وهذا يسهل إيجاد الحلول وذلك من
خلال رفع مستوى الأجور والرواتب وتحسن
معدل الدخل للفرد مع تحقيق الاستقرار النسبي في
المستوى العام للأسعار وبالتالي تحسن الحالة
المعيشية. كما في الجدول التالي :

رابعاً: مصادر الدخل

كانت أعلى نسبة للأسر من التي يكون
مصدر الدخل فيها من الأجور والرواتب والتي
تبلغ ٨١.١٧ % فيما تبلغ اقل نسبة لمصادر
الدخل من النشاط الزراعي لحسابهم الخاص والتي
تبلغ ١.١٤ % .

الجدول (٨): مصادر الدخل

مصدر الدخل	العدد	النسبة
الأجور والرواتب	١٢٠٣	٨١.١٧
النشاط الزراعي	٧٤	٤.٩٩
النشاط الزراعي لحسابهم الخاص	١٧	١.١٤
إيجار المباني	٧٢	٤.٨٥
رواتب اجتماعية	٦٦	٤.٤٥
عوائد أخرى	٥٠	٣.٣٧

المبحث الرابع

مؤشرات الحرمان في البصرة

أولاً: مؤشرات الحرمان من بعض السلع

تصنف الأسر حسب وصفها من حيث امتلاكها للسلع المعمرة حيث اظهر المسح إن أعلى نسبة من الأسر تمتلك التلفزيون والتي تبلغ ٩٤.٨ % فيما تنخفض نسبة امتلاك الأسر من الانترنت والتي تبلغ ١٥.٧٢ % والبراد ٢٥.٦٤ % ثم تأتي الأسر التي تملك السيارة والتي تبلغ نسبتها ٣٣.١٣ % .

تبين من خلال هذه النسب إن معظم الأسر قد حققت الاكتفاء من السلع الآتية (التلفزيون، الثلاجة، الهاتف المحمول، المكيف، الستلايت، الغسالة) فيما حققت نسباً أقل للسلع الأخرى وهذا يبين إن معظم الأسر لا تزال تفتقر إلى معظم السلع التي تعد إحدى الأساسيات للخروج من حالة الفقر التي تعانيها الأسر.

الجدول (٩): مؤشرات الحرمان من بعض السلع

السلعة	العدد	النسبة
تلفزيون	١٤٠٥	٩٤.٨٠
ثلاجة	١٣٨٤	٩٣.٤٥
الهاتف المحمول	١٣٤٢	٩٠.٥٥
مكيف	١١٦٥	٧٨.٦٠
انترنت	٢٣٣	١٥.٧٢
براد	٣٨٠	٢٥.٦٤
حاسبة	٤٥٨	٣٠.٩٠
ستلايت	١٣٥٥	٩١.٤٣
سيارة	٤٩١	٣٣.١٣
غسالة	١٠١٦	٦٨.٥٥
مكنسة	٥٥٩	٣٧.٧١

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١ - انخفاض مستوى الإشباع في المواد الغذائية وبالتالي تخصيص جزء أكبر من الدخل للإنفاق على المواد الغذائية مما أدى إلى انخفاض المستوى المعيشي في المحافظة.

٢ - ارتفاع مؤشر نسبة الفقر المطلق والمدقع في المحافظة مما أدى إلى ارتفاع أعداد الفقراء وهذا يدل على تراجع المستوى المعيشي للسكان البصريين.

٣ - هناك تفاوت واضح في توزيع الدخل في المحافظة حيث تنخفض نسبة الفئات ذات الدخل المرتفع وترتفع نسبة الفئات ذات الدخل المنخفض.

٤ - ارتفاع نسبة الأسر التي تحصل على الدخل من تقاعد المعوقين والمساعدات الاجتماعية رغم ذلك نجد انخفاض الدخل الذي تحصل عليه الأسرة من هذين المصدرين.

٥ - ارتفاع أعداد الأسر التي تحصل على الدخل من الأجور والرواتب وانخفاضها من النشاط الزراعي.

٦ - حققت معظم الأسر الاكتفاء من اقتناء السلع المعمرة (كالتلفزيون، الثلاجة، والهاتف، الستلايت، والغسالة) فيما حصل حرمان لباقي السلع وخاصة الحاسبة، انترنت، البراد، السيارة، المكينة) وهذا يدل على إن مستوى المعيشة للأسر البصرية لازال محدود.

٧ - لم تتمتع الأسر بأي منافع ومنها أن تأخذ الأسرة أجازة طويلة أو أن تبدل الأثاث والملابس علما إن الأسر لازالت لا تستطيع أن تحصل على

ثانيا: تمنييات الأسر في تحقيق بعض المنافع

غير المتاحة

تمنيات الأسر في تحقيق بعض المنافع غير المتاحة في إطار تحديد تمنييات الأسر لوحظ إن أغلب تمنييات الأسر انصبحت على شراء أجهزة منزلية وملابس جديدة التي تبلغ نسبتها ٨٩.٨٧ % ثم تأتي الرغبة في اخذ إجازة طويلة بنسبة ٧٤.٧٦ % ثم تأتي الرغبة في تبديل الأثاث بنسبة ٨٧.٧١ % وان تتمتع الأسر بالمدن الترفيهية بنسبة ٦٦.٨٠ % وان تأكل اللحوم يوميا بنسبة ٦٦.٥٩ % من الأسر الفقيرة كما في الجدول التالي :

الجدول (١٠): مؤشرات مختارة عن تمنييات الأسرة

في تحقيق بعض المنافع غير المتاحة

المؤشر	العدد	النسبة
إن تأخذ الأسرة إجازة طويلة	١١٠٨	٧٤.٧٦
إن تبدل الأسر الأثاث	١٣٠٠	٨٧.٧١
شراء أجهزة وملابس جديدة	١٣٣٢	٨٩.٨٧
لحوم يوميا	٩٩٠	٦٦.٨٠

للحوم يوميا وهذا مادا إلى ارتفاع نسبة الأسر التي لا تحصل عل اللحوم.

التوصيات

١ - الاهتمام برواتب الرعاية الاجتماعية ومحاولة رفع مستوى الدخل الذي يسهم في تحسين المستوى المعاشي للأفراد البصريين.

٢ - تخصيص معونات للأسر الفقيرة وذلك عن طريق دعمهم بالمواد الغذائية والسلع المتزلية التي يمكن أن ترفع من مستوى معيشة الأفراد الفقراء.

٣ - تقليل التفاوت في توزيع الدخل وذلك عن طريق إعادة توزيع الدخل وخاصة عند تحقيق إقليم الجنوب .

٤ - الاهتمام بالأسر البصرية الفقيرة وذلك عن طريق محاولة تشغيل أعداد من الأفراد عاطلين عن العمل .

٥ - تسهيل إعطاء القروض الصغيرة إلى الأسر المحدودة الدخل أو الأسر الفقيرة وذلك لرفع مستوى معيشتهم .

٦ - العمل على دعم أسعار السلع الأساسية وخاصة المواد الغذائية من اجل تحسين مستوى معيشة الأفراد وحصولهم على مستوى معاشي غذائي جيد .

٧ - دعم الدراسات الخاصة عن البصرة ومحاولة إعطاء الحلول العملية التي يمكن إن تسهم في تطوير المستوى المعاشي للأفراد البصريين.

٨ - العمل على دعم البطاقة التموينية للأفراد كماً ونوعاً من خلال زيادة عدد فقراتها وتحسين الكميات المقدمة لما لذلك من أثار على تقليل حجم الطلب وانخفاض الأسعار.

المصادر

اولا الكتب

١ - د.محمد حسين باقر، د.اموري هادي كاظم، الأساليب الإحصائية في تقدير وتحليل الاستهلاك والدخل العائلي، (لبنان، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، ١٩٨٥)

ثانيا : المجلات

١ - المعهد العربي للتخطيط بالكويت، مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الانفاق الاستهلاكي، ٦٦ع، سنة ٦، ١، ٢٠٠٧

٢ - د.بدر صالح عبيدي حمد، النموذج القياسي للفقير في الجمهورية اليمنية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، سنة ٨، ع ١٧، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٥٦ .

ثالثا: الندوات

١ - المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، مفاهيم وطرق قياس مؤشرات مستوى المعيشة، وقائع الندوة العلمية لمفاهيم وطرق قياس مستوى المعيشة في الأقطار العربية، بيروت، ٦-٧ اب، بغداد، ٢٠٠٢

٢ - المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، التجربة الفلسطينية حول قياس مستويات المعيشة، وقائع الندوة العلمية لمفاهيم وطرق قياس مستوى المعيشة في الأقطار العربية، بيروت، ٦-٧ اب، بغداد، ٢٠٠٢

رابعا: الاطاريح

١ - محمد فخري سعد الدين، تحليل توزيع الدخل والانفاق العائلي قبل واثاء فترة الحصار، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٦

خامسا: الانترنت

١ - ثلث العائلات العراقية في حرمان والمناطق الجنوبية الاكثر معاناة، دار الحياة، متاحة على شبكة المعلومات الدولية، الانترنت

www.alhayat.com

٢ - عبد الحافظ الصاوي، مستوى المعيشة الحق المهدر، متاحة على شبكة المعلومات الدولية، الانترنت،

www.aslamonlin.com

٣ - عدنان بدران، تقدير مؤشرات الفقر في الاردن لعامي ١٩٩٧-٢٠٠٢،

متاحة على شبكة المعلومات الدولية، الانترنت

www.66.249.93/104/search?unsd/methads/

٤ - د.قدري جميل، من اجل مؤشر مستوى معيشي حقيقي علني وشفاف، متاحة على شبكة المعلومات الدولية، الانترنت.

www.almali.com

٥ - د.محمد حسين باقر، مقاييس اللامساواة، ٢٠٠٥

www.un.org.kt

٦ - د. محمد حسين باقر، قياس الفقر في التطبيق، ٢٠٠٥

www.un.org.kt

٨ - مقاييس الفقر، متاحة على شبكة المعلومات الدولية،

الانترنت، www.un.org.kt

(i) عبد الحافظ الصاوي، مستوى المعيشة ... الحق المهدر، متاحة على شبكة المعلومات الدولية، الانترنت

www.aslamonline.com

(ii) د. قدرى جميل، من أجل مؤشر مستوى معيشي حقيقي علي وشفاف،، متاحة على شبكة المعلومات الدولية، الانترنت

www.almali.htm

(iii) المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، مفاهيم وطرق قياس مؤشرات مستوى المعيشة، وقائع الندوة العلمية لمفاهيم وطرق قياس مستوى المعيشة في الاقطار العربية، بيروت، ٦-٧ اب، بغداد، ٢٠٠٢، ص ١٤٠

(iv) المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، التجربة الفلسطينية حول قياس مستويات المعيشة،، وقائع الندوة العلمية لمفاهيم وطرق قياس مستوى المعيشة في الأقطار العربية، بيروت، ٦-٧ آب، بغداد، ٢٠٠٢، ص ١٢٢

(v) ثلث العائلات العراقية في حرمان والمناطق الجنوبية الأكثر معاناة، دار الحياة، متاحة على شبكة المعلومات الدولية، الانترنت، ص ١ www.alhayat.com

(vi) همد حسين باقر، قياس الفقر في التطبيق، ٢٠٠٥، ص ٥٧-٦٠

(vii) المصدر السابق، ص ٣

(viii) د. محمد حسين باقر، مصدر سابق، ص ٣

(ix) عدنان بدران، تقدير مؤشرات الفقر في الاردن لعامي ١٩٩٧-٢٠٠٢، متاحة على شبكة المعلومات الدولية، الانترنت،

www.66.249.93./104/search?unsd/methads

(x) مقاييس الفقر، متاحة على شبكة المعلومات الدولية، الانترنت، ص ٨٤-٨٥.

(xi) د. بدر صالح عبيدي حمد، النموذج القياسي للفقر في الجمهورية اليمنية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، سنة ٨، ع ١٧، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٥٦.

(xii) المعهد العربي للتخطيط بالكويت، مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الأنفاق الاستهلاكي، ع ٦٦، سنة ٢٠٠٧، ص ٣.

(xiii) د. محمد حسين باقر، مقاييس اللامساواة، ٢٠٠٥، ص ١ (xiv) د. محمد حسين باقر، د. اموري هادي كاظم، الأساليب الإحصائية في تقدير وتحليل الاستهلاك والدخل العائلي (لبنان، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، ١٩٨٥) ص ١٣.

(xv) محمد فخري سعد الدين، تحليل توزيع الدخل والإنفاق العائلي في العراق قبل وأثناء فترة الحصار، أطروحة دكتوراه

مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية

١٩٩٦، ص ١٩.

(xvi) محمد فخري سعد الدين ، مصدر سابق ، ص ١٩.

(xvii) المصدر السابق ، ص ٢٩